# الاشتراكية فى أفريقيا

د. حورية توفيق مجاهد

أستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

## SOCIALISM IN AFRICA

*By*

Dr. HOREYA T. MEGAHED

Socialism has become the most important widespread ideological component in Africa since the rapid independence of its states. While the understandingof socialism & its application might differ from one country to another, yet, there are certain common characteristics of socialism in Africa in general. In fact, socialism is far from being a dogma : the African leaders are empirical & pragmatic in adopting socialism & adapting it to their immediate needs. On the other hand, socialism in Africa, while borrowing from Marxism, yet, the heart has remained African based mainly on African communalism. Meanwhile, socialism in Africa has integrated the basic values of the society: mainly the religious values.

« اشتراكيتنا ... تعارض الرأسمالية ، التى تهدف لأن تبنى مجتمعا على أساس استغلال الانسان للانسان ، وهى بالمثل تعارض الاشتراكية العقائدية التى تهدف لأن تبنى مجتمعها السعيد على فلسفة الصراع المحتوم بين الانسان والانسان » .

جوليوس نيريرى (١)

تعتبر الإشتراكية من أهم الظواهر الإيديولوجية فى أفريقيا . فهى نظير لنظام الحزب الواحد الجماهيرى الواسع الانتشار بالدول الأفريقية ، بل إنها فى الواقع أكثر منه انتشاراً . والإشتراكية من أهم المفاهيم التى يستخدمها القادة الأفريقيون فى عملية بناء الدولة القومية . ومن الطبيعى أن تختلف درجات تفهمها كمذهب أو أيدولوجية ومدى استخدمها فى الواقع من دولة إلى أخرى ، ولكن تبقى حقيقة هامة ، أنه كما نظر إلى نظام الحزب الواحد على أنه وسيلة من الوسائل الفعالة لبناء الأمة — بمعنى استخدامه لتأسيس التضامن والاندماج القومى — فان الإشتراكية تستخدم كأيديولوجية أساسية لتماسك هذا النظام . كما نظر إليها أيضاً على أنها سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سواء فى ظل نظام الحزب الواحد أو فى ظل غيره من النظم . وباختصار ، فان الإشتراكية هى الواسيلة الهامة التى لجأ إليها القادة لانجاح محاولاتهم فى بناء الأمة وتعبئة الجماهير حول الأهداف القومية .

وموضوع الإشتراكية فى أفريقيا — وهى محور دراستنا هذه — يكتنفه الكثير من الغموض واللبس ويثير الكثير من التساؤلات التى سنحاول توضيحها والإجابة عليها : فأخذ العديد من الدول الأفريقية بالإشتراكية جعل البعض يذهب إلى

---

(١) راجع J.K. Nyerere, Freedom & Unity, East Africa : Oxford University Press, 1969, P. 170. See also, J.K. Nyerere; "Ujamaa : The Basis of African Socialism", in Readings in African Political Thought, ed., Cideon-Cyrus M. Mutise & S.W. Rohio, London, Nairobi, Ibadan, Lusaka : Heinemam, 1975, p. 155.

الاعتقاد الخاطئ بأنها قد سلكت مسلكاً ماركسياً ، فى حين تساءل الكثيرون عن مكان القيم الروحية المتوارثة فى إطار تلك الاتجاهات الحديثة .

وعليه فنى هذا المجال يجب أولا أن نوضح عدة نقاط قد تسهم فى توضيح الصورة قبل البدء فى التحليل : فمن ناحية ، يلاحظ أن الدول الأفريقية بصفة عامة لا تأخذ بالأيديولوجيات والعقائد الجامدة حيث التركيز دائماً على الواقع والاتجاه العملى فى مواجهة المشاكل والنظر إلى حاضر ومستقبل المجتمعات الأفريقية . فالزعماء الافريقيون ليسوا بعقائديين ، بل هم بالدرجة الأولى علميون وتجريبيون، واهتمامهم بالإشتراكية ينصب بصفة عامة على وظيفتها وعلى أخذ جانبها التطبيقى أكثر من الأهتمام بالأفكار المنهجية ، وعليه فالتطبيق الإشتراكى فى أفريقيا يتميز بالمرونة وبنفس المثل فان الأفكار ذاتها تتميز بعدم التجمد والبعد عن التعنت . وباختصار فان المشاكل العملية والاعتبارات الواقعية تأتى فى المقدمة وتعطى لها الغلبة ، بحيث لا تدع مجالا للتظريات والمبادئ الجامدة ، والتركيز أساساً على التجربة والخطأ فى الوصول إلى الأسلوب الذى يتمشى مع متطلبات الوضع القائم ليس فقط فى أفريقيا بصفة عامة ولكن أيضاً فى كل دولة أفريقية على حدة . بحيث يمكن القول بأنه : لا توجد اشتراكية أفريقية بل عدة اشتراكيات أفريقية حيث تسبق كل دولة إلى إيجاد الصيغة المناسبة لظروفها . » (١) وقد سبق أن أكد موريس ديفرجيه أن نظام الحزب الواحد قد سبق من حيث التطبيق وجود نظرية خاصة به : فالنظام قائم والمشكلة هى البحث عن نظرية عامة تحكم أبعاده ، ونفس الأمر ينطبق على الإشتراكية فى أفريقيا .

ومن ناحية ثانية فان الإشتراكية فى أفريقيا قائمة على التوليف بين عدة أفكار ومفاهيم الكثير منها مستورد — إلا أن القالب ظل أفريقيا ، فهناك سعى لتطويع الأفكار والأسماء الأجنبية لواقع الظروف الأفريقية المخالفة . ومن ناحية ثالثة فمن الملاحظ أن معظم أبعاد الإشتراكية فى أفريقيا يقوم على رفض أبعاد الأيديولوجيات

---

(١) لمزيد من المعلومات عن الاشتراكية الأفريقية أنظر :

Nguyen Van Chien, Les Politiques d'Unité Africaine. Lille : Sewice de reproduction des thèse de l'Université de Lille III, 1974, P. 170.

الأجنبية بدرجة أكبر من بناء أفكار جديدة ، أى أن التركيز كان على الجانب السلبي أكثر من الجانب الإيجابى .

وفى مجال الإشتراكية فى أفريقيا يستخدم فى كثير من الدول الأفريقية اصطلاح « الإشتراكية الأفريقية » (١) African Socialism تأكيداً لتميزها ، أى تركيزاً على نظرية الظاهرة الإشتراكية باعتبارها نابعة من أصول أفريقية . وفى هذا الصدد توضح الحكومة الكينية « أن كلمة ( أفريقية ) فى تعبير الإشتراكية الأفريقية لم يتم ادخالها لتصف قارة تزرع فيها أيديولوجية أجنبية عنها ، فهى تعنى التركيز على الجذور الأفريقية لنظام هو فى حد ذاته أفريقى فى خصائصه . فالإشتراكية الأفريقية تعبير يصف نظاماً أفريقياً سياسياً واقتصادياً هو بالتأكيد أفريقى وليس مستورداً من أى دولة ولا هو صورة أو مخططاً تفصيلياً لأية أيديولوجية أجنبية ولكنه قادر على أن يتضمن ويحتوى الأساليب المفيدة والمتمشية معه من أى مصدر . والشروط الأساسية التى يجب أن يحفظها النظام ، تتركز فى : (١) يجب أن يستمد أفضل ما فى التقاليد الأفريقية — (٢) يجب أن يكيف نفسه مع الظروف الجديدة والسريعة التغير — (٣) يجب أن لا يستند فى نجاحه على علاقة تبعية بأية دولة أخرى أو أية مجموعة من الدول »(٢) .

فضلا عن ذلك ، فان استخدام مفهوم الإشتراكية الأفريقية يتضمن التأكيد على الشخصية الأفريقية(٣) ، الأمر الذى تسعى الدول الأفريقية جاهدة على إبرازه كما تسعى لتأكيد كل ما هو أفريقى .

ولكن مفهوم الاشتراكية الإفريقية لا يتقبله البعض على أساس أنهم يعتبرونه مفهوماً عنصرياً مثل الزنوجة "Negritude" التى تعنى « قيمة

---

(١) أول من استخدم هذا الاصطلاح هو الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور .

(٢) أنظر : Kenya Government Sessional Paper No. 10, 1965, "African Socialism & its Application to Planning in Kenya", Ministry of Information, Kenya, 1965, P. 1—18.

(٣) لمزيد من المعلومات راجع :

Tom Mboya, "African Socialism", in Mutiso & Rohio, op. cit., P. 603—604.

السواد The Value of blackness »(١) وأن الاشتراكية تعتبر فى أساسها عالمية وإن اختلف التطبيق ، أى أن هؤلاء لا يعترفون بقارية الظاهرة الاشتراكية وإن اعترفوا باختلاف التطبيق لا الجوهر . وهذا الاتجاه ينادى به إما الذين يدينون بالماركسية بمفهومها العالمى ، وهم قلة غير مؤثرة فى الدول الإفريقية ، أو بعض الزعماء الأفريقيين الذين يتمزون بالثورية بابعادها الإفريقية بالاشتراكية ، التى لا تعنى نفس الشئ على المستوى العالمى ، فهؤلاء الأخيرون حتى وإن نادوا بنبذ ربط الإفريقية بالاشتراكية ، أى نبذ الاشتراكية الإفريقية كمضمون مؤكدين على الجانب العلمى للاشتراكية ، فانهم يميزون أنفسهم عن الماركسية وعما نادى به ماركس من اشتراكية عامية ، أى أن أهم ما يميز الاشتراكية فى أفريقيا هو تميزها عن الماركسية ، وإن كانت قد استفادت بالكثير من أفكارها .

فالرئيس سيكوتورى — الذى يعتبر من أكثر الزعماء الأفريقيين أخذاً بالماركسية يقول : « إن لكل إنسان فى حياته نقطة إذا لامستها أدركت من هو . وأنا أحمد الله أننى مسلم مؤمن أعمل بتعاليم الإسلام ، لست شيوعياً ، وكما قلت أن الإسلام هو الإسلام ، لا شيوعياً ولا اشتراكيا ولا رأسمالياً وإنما هو الإسلام »(٢) .

كما أن الرئيس السابق نكروما الذى طالما أكد على أنه يأخذ بالماركسية ويجعلها مرشده إلا أنه كان دائماً ما يعمل على تأكيد تميزه عن التيار العالمى للماركسية ، فقد كان يؤكد أنه ماركسى — مسيحى » ، وهو كثيراً ما أعلن أن : « أفريقيا لا تتوجه إلى أى من الغرب أو الشرق وإنما إلى الأمام »(٣) .

---

(١) لمزيد من المعلومات عن جذور « الزنوجة » وأبعادها أنظر :

د . حورية وفيق مجاهد : « الاتجاهات الأيديولوجية للوحدة الأفريقية » مجلة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع ، ١٩٧٥ .

(٢) النص مذكور فى : محمد صفوت السفا أمينى ( الأمين العام المساعد للرابطة الإسلامية ) ، المسلمون فى غينيا ، بيروت : رابطة العالم الإسلامى — مكتب بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م ، ص ٩٤ .

(٣) جاك مندلسون ، الرب والله وجوجو : الأديان الأفريقية المعاصرة ، ترجمة ابراهيم أسعد محمد ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٢٤٨ .

## أسباب انتشار الاشتراكية فى أفريقيا :

إن السؤال الذى يثور لأول وهلة فى مجال بحث الاشتراكية فى أفريقيا هو ما السبب فى انتشارها كأيديولوجية بدلا من الرأسمالية التى من المفروض أن تكون قد ورثتها الدول الأفريقية عن الدول الاستعمارية السابقة ؟

هناك من يحاول تفسير انتشار الاشتراكية فى أفريقيا على أساس ذاتى عاطفى ، بمعنى أن الدول الأفريقية لم تنبذ فقط الاستعمار الغربى بل نبذت أيضاً الأيديولوجية المرتبطة ، ( الرأسمالية ) . وأن اتباعها للاشتراكية هو فى حد ذاته إعلان لتحررها من الغرب وتميزها عنه . فما لا شك فيه أن هناك رابطة تاريخية بين الاستعمار فى أفريقيا من جانب الدول الأوروبية الغربية والنظام الرأسمالى . وقد أوضح لينين تلك الرابطة بتحليله الذى يجد صدى واسعاً فى أفريقيا بأن : « الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . ومن ناحية أخرى فان أصحاب الاتجاه الذاتى فى تبرير الاشتراكية فى أفريقيا يؤكدون أن الدول الاشتراكية أعلنت عن نفسها منذ لينين كنصير للشعوب المستعمرة والمضطهدة وكمواجه رئيسى للاستعمار فى شكله التقليدى(١) .

ولكن ينتقد هذا الاتجاه على أساس أنه لا يصلح فى إعطاء تفسير رشيد ، وأن الرأى الأول يرد عليه بأن الدول الأفريقية حريصة على تأكيد ذاتيتها وأن بغضها للاستعمار الغربى لا يعنى تردبها فى أيديولوجية أخرى أجنبية أيضاً . فالزعماء الأفريقيون فى غالبيتهم العظمى لا يذهبون مع نهرو فى قوله : « إذا كانت الشيوعية سيئة فالإستعمار أسوأ منها بكثير »(٢) .

والدول الأفريقية ليست مجبرة على أن تختار إحداهما حيث أن كليهما فى رأيهم سيئ ، فكما عبر جورج بادمور ، وهو أحد رواد الوحدة الأفريقية ، أن الشيوعية

---

( ١ ) لمزيد من المعلومات راجع :

Ahmed Mahiou, L'Avénement du Parti Unique en Afrique Noire, Paris· Librairie Général de Droit et de Jurisprudence, 1969, Part II, see esp. P. 344–7,

( ٢ ) أنظر النص فى : جاك أوستروى ، الإسلام والتنمية الاقتصادية ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٦٠ ، ص ٥٣ .

هى البديل الأيديولوجى للقومية ، والأخيرة تعتبر أهم أبعاد الأيديولوجية فى أفريقيا. أما الراى الثانى فى الأسس الذاتية للاشتراكية فى أفريقيا فيرد عليه بأن الواقع يثبت أن الدول التى ترفع رأية الماركسية مارست وتمارس الاستعمار حتى فى شكله التقليدى ويتمثل هذا بوضوح فى توسع الاتحاد السوفيتى فى أوربا الشرقية مثلا ، ومن البديهى أن تحرص الدول الأفريقية حديثة الاستقلال على إبعاد نفسها عن الحرب الباردة ، كما أن معظمها يخشى من الاستعمار الجديد أياً كانت صورته وأياً كانت الاتجاهات الأيديولوجية للدول التى تمارسه .

ويمكن القول إذن بأن اختيار الاشتراكية فى أفريقيا لم يكن فى أكثر الأحيان قائماً على عوامل ذاتية أو عاطفية بقدر ما قام على العوامل الموضوعية الخاصة بظروف أفريقيا الاقتصادية والسياسية وهو مرتبط بالكفاءة والفاعلية الاقتصادية على أساس أن الرأسمالية لا يمكنها مواجهة المشاكل الواقعة للتنمية بدرجة النظام الاشتراكى . ومما لا شك فيه أن الدول الأفريقية انجذبت على الأقل فى بادئ الأمر لنماذج التنمية فى الاتحاد السوفييتى والصين بعد قيام الثورة فى كليهما وإن كان قد اتضح لها تدريجياً أن التجربة مختلفة لاختلاف الظروف والمشاكل ، ومن ثم حرصت على أن تاخذ من تلك الأنظمة بالقدر الذى يتمشى مع ظروفها واحتياجاتها .

فالدول الأفريقية تعتبر من أكثر دول العالم انخفاضاً فى الدخل والانتاجية : فمتوسط دخل الفرد فى أفريقيا ١٢٠ دولاراً أى ما يعادل أقل من ١/٢٠ من مثيله فى أمريكا الشمالية ( التى يصل متوسط دخل الفرد فيها ٢٦٧٥ ) ويزيد قليلا عن ١/٤ مثيله فى جنوب أمريكا ( ٤٢٠ ) و ١/١٠ مثيله فى أوربا ( ١٢٣٥ ) دولاراً وإذا أخذنا بعض الحالات الفردية نجد الصورة أكثر سوءا فمتوسط دخل الفرد السنوى فى أوغندا يبلغ ٥٠ دولاراً ، وفى مالى ٥٢ وفى كينيا ٦٠ دولاراً .

---

(١) قبل عام ١٩٥٢ كان متوسط الدخل لـ $\frac{3}{4}$ الشعب فى مصر عشرين جنيهاً للفرد الواحد فى العام ، بينما حصل ١٠٠٠ شخص على ١٠ آلاف جنيه سنوياً ، وحصل خمسون على ٥٠ ألف جنيه سنوياً ومتوسط دخل الفرد فى العام فى القاهرة يصل حالياً إلى نحو ١٢٠ جنيهاً .

من ناحية أخرى ، قبل ١٩٥٢ كان ٩٤,٣٪ من ملاك الأرض يملكون ٣٥,٤٪ من الأرض المنزرعة بينما تملك ٥,٧٪ فقط بقية الأرض . ومع الإصلاح الزراعى جددت الملكية بمائة فدان للأسرة ووزعت الأرض المنزرعة — المصادرة — ( ٩٤٤٤٥٧ فداناً ) على صغار الفلاحين ( من ٣—٥ أفدنة لكل فلاح ) .

أما إذا نظرنا إلى نصيب الفرد من الناتج القومى نجده ضعيفاً للغاية فى أفريقيا : فهو فى جمهورية أفريقيا الوسطى ٣٤ دولاراً ، وفى مالاوى وبورندى والصومال ٥٠ دولاراً ، أما فى رواندا ودول أفريقيا الاستوائية الناطقة بالفرنسية فهو لا يصل إلى ٤٠ دولاراً ( ولكن يستثنى من تلك الدول الأخيرة جابون التى يصل فيها نصيب الفرد من الناتج القومى إلى ٤٠٠ دولاراً ويعتبر من الاستثناءات الواضحة فى أفريقيا ) .

ومما يزيد الأمر تعقيداً ومشاكل التنمية تفاقماً فى الدول الأفريقية أن الفارق فى مستوى المعيشة بين الدول النامية — ويعنينا منها أفريقيا — والدول المتقدمة فى تزايد ، وليس فى تناقص ، لأن معدل تزايد النمو أكبر كثيراً فى الأخيرة عنه فى الأولى .

ومن ناحية أخرى نجد أنه فى معظم الحالات لا يوجد تكوين رأسمالى خاص ( استثمارات كافية ) ، كما لا توجد طبقة بورجوازية عريضة وهى التى تعتبر الطبقة الديناميكية فى التنمية ، حيث أن السياسة الاستعمارية لم تطور مثل هذه الطبقة المتوسطة كما لم تطور رأس المال الوطنى . وفى ظل هذه الظروف ليس من الواقعى أن نتكلم عن إمكانية وجود النظام الرأسمالى فى دول تنقصها الوسائل والامكانيات المادية لذلك ، أى تنقصها مقومات هذا النظام .

من هنا يتضح أن اختيار الاشتراكية وإن كان فى القليل من الحالات كما فى مصر وأثيوبيا مثلا ينبع جزئياً من الاتجاه لتحقيق إعادة توزيع الثروة وإيجاد أساس عادل للملكية . إلا أنه فى معظم الحالات ، كان اختيار الاشتراكية مبنياً على أساس أنها أكثر الوسائل فاعلية فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، ورفع مستوى المعيشة . وتنمية الثروة المادية . فالدول الأفريقية فى حاجة إلى اقتصاد موجه ومخطط لزيادة قدرتها الانتاجية ، وتعبئة مواردها من أجل التصنيع ، وتقليل اعتمادها على العالم الخارجى ، حيث أن رأس المال الخاص فى معظم الدول الأفريقية ليس متوافراً ، وحتى إذا توافر فى حالات قليلة فانه ليس منظماً ولا يوجد لديه الاهتمام بتنمية الدولة كلها . حيث دافع الربح يجعله يتجه فقط إلى المشروعات المضمونة التى تدر أكبر ربح ممكن ، مع الإحجام عن المشروعات التى لا تدر الربح المتوقع حتى وإن كانت أساسية فى تنمية الدولة .

لذلك فالبديل الآخر عن عدم توافر رأس المال الوطنى فتح المجال أمام رأس المال الخاص . ولكن حتى هذا البديل لا يتوفر فى كل الحالات فى أفريقيا . إذ أن رأس المال الأجنبي الخاص هذا لا يهتم بتلك الدول التى لا تتوافر لديها الموارد الصناعية إذ أن شأنه فى ذلك شأن رأس المال الوطنى الخاص الذى ينشد دائماً الربح .

بالإضافة إلى ذلك فان القادة الذين يتبعون الخط الثورى — خاصة على أثر الاستقلال وغيرتهم عليه — لا يميلون إلى فتح الأبواب أمام رأس المال الأجنبي الخاص ، على أساس أنه لا يتمشى مع الاستقلال السياسى الحقيقى ويفتح الباب على مصراعيه للاستعمار الجديد .

فضلا عن هذا فان الاعتماد على رأس المال الأجنبي يمارس أثراً عكسياً فى الأمد البعيد . إذ أن إعادة تصدير الأرباح والفوائد تكون على حساب الناتج القومى — وقد قدر فى ساحل العاج التى تفتح أبوابها للتنمية القائمة على رأس المال الأجنبي — أن ١٥٪ من إجمالى الناتج القومى تصدر سنوياً للخارج فى شكل فوائد ومن ناحية أخرى فان الأجنبي الأقوى عادة ما يمارس أثر إفقار على الاقتصاد الأفريقى الأكثر تخلفاً .

لكل هذه الأسباب يمكن القول بلا مبالغة ، بأن الاشتراكية فى أفريقيا كانت أمراً حتمياً حيث أن التنمية الاقتصادية يجب أن تتم على يد الحكومات .

تلك هى أهم العوامل الاقتصادية . ولكن من ناحية أخرى نجد أن هناك بعض العوامل السياسية التى لا تقل أهمية عن السابقة فى ترجيح كفة الاشتراكية فى كثير من الدول الأفريقية ، وذلك على النحو التالى : فالتحدى الذى واجهه القادة الأفريقيون بعد الاستقلال جعلهم يؤكدون أن الاشتراكية هى الوسيلة الوحيدة ، ليس فقط فى التنمية الاقتصادية السريعة ، ولكن أيضاً لتعبئة الجماهير حول السلطة السياسية القومية .

فالاستقلال السياسى لا يعنى انتهاء المعركة ضد الاستعمار ، بل يجب أيضاً وفقاً له تعبئة الجماهير فى ميدان التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقلال الاقتصادى والسياسى .

والاشتراكية من الناحية المثالية تهدف إلى إزالة كل الصراعات والانقسامات

الاجتماعية ، والتأكيد على روح التضامن الجماعى بدلا من الفردية ، حيث أن الرأسمالية ينظر إليها على أنها مقسمة ، وذلك لما تؤدى إليه من تقسيم المجتمع إلى طبقات متصارعة وروح فردية . فالنظام الرأسمالى يشجع تبلور الطبقات وما يتبعها من صراع وانقسام ، مما يمثل خطورة على أمم فى مرحلة التكوين(١) .

وهكذا نجد أن هدف بناء الأمة ــ وهو الشاغل الأساسى للقادة منذ الاستقلال ــ يملى عليهم روح القومية والتضامن ، وهذا يتطلب من المجتمع التضحية بالمصالح الخاصة والفردية فى سبيل المصالح الجماعية والصالح العام .

والاشتراكية ينظر إليها فى أفريقيا على أنها وظيفة فى بناء الأمة فى حين أن الرأسمالية غير وظيفية ، حيث أن الشعب يجب أن يلتف سياسياً حول الحزب الجماهيرى ــ حول الزعامة القومية ــ فالاشتراكية كأيديولوجية وكوكيل للعمل يبدو أنها متفقة سياسياً مع اختيار نظام الحزب الواحد وكما أن الدول الأفريقية تحرص على تميز الاشتراكية بها عن الشيوعية ، أى الماركسية ، وذلك حتى فى أكثر الدول ثورية .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من توافق الاشتراكية مع الأوضاع الأفريقية ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض القادة فى أفريقيا ــ وإن كانوا ندرة ــ لم يتمسكوا بها بل يتجاهلونها ، وعلى رأس هؤلاء الطبقة الحاكمة فى ساحل العاج وليبيريا وجابون وأثيوبيا فى ظل حكم الإمبراطور هيلاسلاسى ــ ولكن هذه الأخيرة تغيرت النظرة فيها إلى الاشتراكية بعد الإطاحة بالإمبراطور ، حيث بدأت الطليعة الحاكمة من العسكريين تؤكد على ضرورة التحولات الاشتراكية فى أثيوبيا .

أما بقية الدول الأفريقية ، فانها تتمسك بها وإن اختلفت فى نفس الوقت فى تفسر مضمونها ، فى بادئ الأمر كانت هناك قلة من الدول اتخذتها كقوة ثورية فعالة وكبرنامج للعمل ، وبدأت فى الواقع مرحلة التحول من النظرية إلى التطبيق . ومن هذه الدول غينيا ومصر والجزائر والكونغو برازافيل وغانا فى ظل الرئيس نكروما قبل وقوع الانقلاب، عام ١٩٦٦ ، وكذلك مالى قبل الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٨ ، أما غالبية الدول الأخرى فكانت تفسرها على أنها مذهب فلسفى وإحياء

لروح الجماعية التقليدية ، وعلى رأس هذه الدول السنغال وتنزانيا وكذلك كينيا . ولكن من الملاحظ عامة أن الدول التى بدأت التطبيق الإشتراكى قد تزايدت فى أفريقيا ، وبدأت القارة تشهد العديد من الخطوات فى الأخذ بالإشتراكية كواقع تطبيقى : فالقارة شهدت سلسلة من التأميم فى الدول الإفريقية المختلفة ، ولكن من الجدير بالذكر أن أهم موضوعات التأميم ليس الأرض أساساً ــ كما هى الحال فى مصر وأثيوبيا ــ حيث أن وجود النظام الأقطاعى كان وراء تلك الخطوة بين الدول الإفريقية على المشاع ــ وعليه فان أهم مجالات التاميم إنصبت على التجارة الخارجية والتعدين وممتلكات الأجانب بصفة عامة .

فى زائير مثلا بدأت الحكومة فى سنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٤ سياسة « زأيرة Zaireanization » الشركات الأجنبية . وفى يناير عام ١٩٧٤ أممت شركات توزيع منتجات البترول ، وفى مارس من العام التالى امتد التأميم الكثير من الأعمال والاستثمارات الأجنبية وخاصة فى قطاع التعدين(١) .

وفى موريتانيا قامت الحكومة فى نوفمبر ١٩٧٤ بتأميم مؤسسة « ميفيرما Miferma » للحديد ، وهى أكبر منظمة صناعية فى الدولة ، وكانت تحقق دخلا أكبر من الميزانية العامة للدولة ، وكانت تستخدم ٦٠٪ من القوة العاملة فى القطاع المتقدم ( الحديث ) فى الاقتصاد . وفى فبراير ١٩٧٦ قامت الحكومة بتاميم منأجم النحاس التى كانت تحت سيادة « سومينا SOMINA » التى تديرها مؤسسة بريطانية ــ جنوب أفريقية(٢) .

وفى أثيوبيا قامت الحكومة العسكرية عام ١٩٧٥ باصدار مرسوم بتأميم كافة الأراضى وبدء الإصلاح الزراعى . أما فى موزمبيق فقد أعلن الرئيس سامورا ميتشيل عند الاستقلال أن فريليمو ــ وهى الحركة الحاكمة ــ ستتبع خطاً إشتراكياً واضحاً وتقود الدولة فى التنمية ، وبالفعل أعلن تأميم المساكن فى المناطق الحضرية فى فبراير ١٩٧١ مما جعل آلاف المساكن التى تركها المستوطنون متاحة لإستخدام المواطنين ،

---

(١) لمزيد من المعلومات أنظر : Africa, No. 58 (June, 1976), P. 66

(٢) Africa, No. 56, (April, 1976), P. 30.

(٣) Africa, No. 58 (June, 1976), P. 18.

أعلن الرئيس ميتشيل أن الدولة ستستطيع تهيئة مسكن مناسب لكل مواطن فى ١٩٨٠(١) .

كما إن انشاء القرى الجماعية والمزارع الجماعية وغير ها بدأ يتخذ طريقة فى الدول الأفريقية بطريقة منظمة . ومن أهم التجارب فى هذا المجال هو ما اتبع فى تنزانيا منذ إعلان أروشا عام ١٩٦٧ عن إنشاء القرى العائلية أو « قرى الاوجاما Ujamaa » كما تعرف فى تنزانيا ، وتعتبر تلك الخطوة أساس التطبيق الإشتراكى فى تنزانيا القائم أساساً على التنمية الريفية .

**أهم أسس الاشتراكية فى أفريقيا :**

على الرغم من أنه لا توجد نظرية موحدة لما يعرف بالإشتراكية فى أفريقيا ، أو مادرج على تسميته بالإشتراكية الأفريقية إلا أنه توجد عدة إتجاهات هامة تميزها على الرغم من اختلاف التطبيق من دولة إلى أخرى(١) .

(ا) إن أهم ما يميز الإشتراكية فى أفريقيا هو المرونة اللازمة لمواجهة المشاكل المختلفة والتكيف ، مع عدم الالتزام المطبق بنظريات ومذاهب جامدة . ويوضح بيان الحكومة الكينية بأن « أى نظام عقائدى جامد لن تكون له فرصة البقاء » . كما يؤكد الرئيس ليوبولد سنجور أن : « الإشتراكية بالنسبة لنا منهاج يختبر عند الاحتكاك مع الحقائق الأفريقية »(٢) .

(ب) أصبح الالزام الاجتماعى للعمل موضوعاً أساسياً وواضحاً فى الدول الأفريقية ، وتتلخص هذه الفكرة فى أن الفرد ملتزم إزاء المجتمع بالعمل من أجل زيادة رفاهية دولته . وعليه فقد نظر إلى التطفل والتسول والكسل على أنها شرور اجتماعية دخيلة ، وتبع التركيز على أن العمل يعتبر شرفاً للمواطن يلتزم به ، ويساهم

---

(١) لمزيد من المعلومات أنظر :
المرجع السابق ص ١٥–١٧ .

(٢) لمزيد من المعلومات أنظر :

W.H. Friedland & C.G. Rosbery (eds.), African Socialism, California : Stanford Union Press, 1964, pp. 16—28.

أنظر أيضاً

Cowan, op. cit., p. 10—11.

به فى معركة الانتاج والتنمية . وفى هذا الصدد يؤكد الرئيس جوليوس نيريرى على أن المجتمعات التقليدية لم تعرف هذه الشرور الاجتماعية . فالتركيز فى أفريقيا فى ظل الإشتراكية على المسئولية الاجتماعية المتبادلة وهى امتداد لروح التضامن والرابطة الموجودة فى المعاملة الأفريقية لتمتد للدولة ككل ، وتعنى المسئولية المتبادلة بين المجتمع وأعضائه بأن يفعلوا ما فى وسعهم كل للآخر على أساس أن المجتمع إذا أثرى سيشترك الأفراد فى تلك الرفاهية ، وأن المجتمع لا يمكن أن يثرى إلا بالتعاون التام بين أعضائه .

(ج) بالتأكيد على الإنتاج بوصفه هدف العمل ، وعليه فانه يأخذ صورة تحويل النقابات العمالية من النشاط الاستهلاكى والحد من مطالبها الموجهة إلى الحكومة ، بهدف زيادة أجور أعضائها أو تحسين مستوى معيشتهم ، وتحويل ذلك إلى قوة إنتاجية تمثل طليعة الثورة فى معركة زيادة الإنتاج .

لذلك لم يعد يسمح للنقابات العمالية بأن تمارس ضغطاً على الدولة بل نظر إليها كحليف للنظام القائم فى مواجهة أعدائه . ولذلك منعت الإضرابات إلا ما يتم منها بموافقة الدولة أو الحزب تحقيقاً لأهداف تراها الزعامة القومية .

(د) هناك تأكيد على المجتمع الأفريقى ، أو على الأقل على مجتمع يقوم على الحد من الفوارق الاجتماعية . إذ يعتبر الكثير من الافريقيين أن فكرة المجتمع الطبقى فكرة أجنبية دخيلة على المجتمع التقليدى الأفريقى جاءت مع الحكم الاستعمارى ، وبالتالى يجب العودة إلى روح المجتمع التقليدى والتخلص من شرور القيم الدخيلة ، بحيث لا يسمح بأن تقوم أية طبقة بممارسة نفوذها على الشعب عامة،وهذا هو أهم مضامين الديمقراطية السياسية كما عبر عنها فى كينيا .

(هـ) التركيز على التماسك والوحدة السياسية كمفهوم اجتماعى وسياسى فى مواجهة التعدد . وهذا التأكيد يتمثل فى نظام الحزب الواحد الجماهيرى كبؤرة مركزية لكل المؤسسات الاجتماعية ، أى التركيز على الدور المتكامل للحزب الجماهيرى وأيديولوجيته التى تمثل الاشتراكية أهم أسسها . وفى هذا المجال يؤكد الزعماء الأفريقيون مفهوم الحزب الطليعى ــ شأن الحزب الشيوعى مثلا ، القائم على طبقة البروليتاريا والذى

يضم القلة ــ فالتركيز فى أفريقيا على الرغم من الاختلاف بين دولها فى التطبيق هو على إيجاد إطار تنظيمى يضم الجماهير العريضة .

(و) أن الدول الأفريقية مع اختلاف تطبيقات الاشتراكية فيها إلا أنها ــ حتى أكثرها ثورية ــ تؤمن بتواجد القطاع الخاص وبدوره فى التنمية ، وذلك فى إطار من التوازن مع القطاع العام ، وهذا التعايش مظهر واضح للخلاف بين الاشتراكية فى أفريقيا وبين الماركسية من حيث لا نجد مكانا يذكر للقطاع الخاص ، أى أن الدول الأفريقية اتخذت موقفاً وسطاً فى موضوع الملكية بين النظامين الجامدين للملكية فى ظل النظام الرأسمالى الذى يقوم على الملكية الخاصة ، والنظام الماركسى الذى يقوم على ملكية الدولة . فالملكية نظر إليها فى الدول الأفريقية نظرة واقعية على أنها ليست مطلقة وليست حقاً يقبل التفسير ، أى لم ينظر إليها على أنها إما أن تخضع للسيطرة التامة أو لا تخضع لأية سيطرة .

(ز) أحد الأبعاد الرئيسية للايديولوجية فى الدول الأفريقية والمكملة للاشتراكية هى القومية . فالهدف الأسمى للزعماء ، حتى من الأخذ بالاشتراكية ، هو تحقيق بناء الدولة القومية كأهم هدف قومى. فالدول الأفريقية تؤمن بالدرجة الأولى بالقومية كجذب ولاء الأفراد الإسمى للدولة . وقد تقبلت الحدود التى خلفها الاستعمار كاطار للدولة القومية فى أفريقيا ، حتى وإن آمنت بالوحدة فهى على مستوى القارة الأفريقية والاتجاه الأقوى هو الوحدة الأفريقية بمفهومها الوظيفى لا السياسى حيث الاتجاه الأول يزكى ويقوى الدولة الأفريقية وسعيها لبناء الدولة القومية . وهى بصفة عامة لا تتقبل المفهوم الماركسى للقومية الذى ينبذها ويعتبرها أسلوباً بورجوازيا لتقسيم العالم : فالدول الأفريقية تتقبل العالم وخاصة عالمها الأفريقى كما هو . وهى بالتالى لا تؤمن بالدولية وإن آمنت بالتعاون مع دول العالم وبالتضامن والتعاطف مع الشعوب الآسيوية .

(ح) وأخيراً فان من أهم أبعاد الاشتراكية فى أفريقيا والذى يعطيها تميزاً خاصاً والتمسك بالقيم الروحية والدينية كأحد المقومات الأساسية التى لا تقبل المساومة بشأنها .

**العلاقة بين الاشتراكية فى أفريقيا وكل من الماركسية والدين والجماعة البدائية :**

وفى مجال بحث الاشتراكية فى أفريقيا نلاحظ أن هناك موضوعات ثلاثة رئيسية تثير الجدل ، ألا وهى علاقة الاشتراكية بكل من الماركسية والدين والجماعية أو الشيوعية البدائية .

١ ــ الاشتراكية والماركسية : سبق أن أشرنا إلى أن دعاة الاشتراكية فى أفريقيا يحرصون حتى فى أكثر الدول ثورية على تميز أنفسهم عن الماركسيين ( نسبة إلى المفهوم الشائع الذى يتضمن ليس فقط أفكار ماركس وانجلز ، ولكن كل الأفكار اللاحقة التى بنيت عليها خاصة أفكار لينين وماو وغيرهم ) . والدول الأفريقية التى تأخذ بالاشتراكية ترى معظمها أن الصراع الطبقى الذى يعتبر أساس التحليل الماركسى لا يوجد فى أفريقيا . وبالتالى فان الاشتراكية فى أفريقيا ستطور دون أى صراع طبقى أو ثورة اجتماعية . وعلى هذا فان الماركسية تعتبر غير ملائمة للوضع فى أفريقيا(١).

ولكن هناك من يعتبر أن رفض الماركسية على أساس عدم وجود البيئة اللازمة لتطبيقها مجرد موقف سلبى حيث أن بعض الدول الأفريقية بدأت بالفعل فى تنمية الطبقات الاجتماعية ــ أى بدأت الطبقات الاجتماعية تتبلور فيها ــ كما هى الحال فى ساحل العاج والسنغال وغانا وزائير ومصر وغيرها . من ناحية أخرى فالمجتمع اللاطبقى إذا وجد فى المناطق الريفية ، فهو لا يوجد فى الواقع فى المدن بصفة عامة ، حيث أن الطبقات مختلفة اقتصادياً وواضحة التبلور . هذا بالإضافة إلى أن عدم وجود الانقسام الطبقى فى أفريقيا لا يعنى أنها لن تتطور فى المستقبل خاصة إذا فتحت الأبواب أمام رأس المال الأجنبى الخاص .

وفى الواقع يرجع السبب الرئيسى فى إنكار الماركسية فى أفريقيا والحوار ضدها إلى ثلاث عوامل أساسية :

أولها : الزعماء الأفريقيون قوميون بالدرجة الأولى ، فهم مهتمون ببناء الدولة القومية ، ولهذا فان اتباع أيديولوجية أجنبية يعتبر أمراً غير وظيفى فى هذا الشان .

---

(١) لمزيد من المعلومات عن الانتقادات الموجهة للماركسية أنظر : سنجور ، مرجع سابق ص ٤٩–٥١ .

فمن البديهى أن أيديولوجية مستوردة لا يمكن أن تفرض نفسها الا على حساب الواقع القومى(١) .

ثانيها : ان الشعوب الأفريقية مهما كانت عقيدتها الدينية فهى متدينة مما يجعل اتباع الماركسية وأساسها فى الإشتراكية العلمية والمادية وما يرتبط بها من الالحاد ونبذ الدين أموراً لا تحتملها الشعوب فى القارة الأفريقية .

وكما شرح الرئيس أحمد سيكوتورى حينما تحكموا عن امكان اتجاه دولته إلى الجدل الوجودى : « أنه من العسير جداً أن يوجد أى شخص فى أفريقيا وخاصة فى غينيا لا يؤمن بالله » . (٢) ومن الملاحظ أن الدين والمجتمع فى أفريقيا يعتبران أمراً واحداً ، فكل جماعة اجتماعية تعمل كجماعة دينية ، فالدين والمجتمع مرتبطان إلى الحد الذى لا يمكن معه تفهم أحدهما دون تفهم الآخر(٣) .

ثالثها : الزعماء الأفريقيون عمليون تجريبيون وهم بصفة عامة يميلون للمرونة فى التصرف لمواجهة المشاكل المتغيرة . والأوضاع التى لا تتميز بالجمود . وهم بصفة عامة ينظرون إلى المبادئ الجامدة والعقائد ، على أنها لا تفى بمتطلبات المرحلة التى تمر بها الدول الأفريقية ، وكما عبر تقرير رسمى للحكومة الكينية : « أن المشاكل اليوم ليست هى مشاكل قرن مضى . والإشتراكية الأفريقية تصمم لتكون نظاماً صالحاً للعمل به فى ظروف حديثة معدة تماماً لتكيف نفسها مع الظروف والمشاكل المتغيرة » .

وبصفة عامة ، يمكن القول أنه على الرغم من أن القادة الأفريقيون قد نبذوا الماركسية كايديولوجية كلية وعقيدة جامدة « Dogma » الا أنهم اتبعوا منها ما يمكن تطبيقه ، وما يتناسب مع الوضع فى المجتمع .

---

(١) الدكتور أحمد عروة ، الإسلام فى مفترق الطرق ، نقله عن الفرنسية الدكتور عثمان أمين بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٥ . ص ٦٣ .

(٢) أنظر النص فى : جاك مندتسون ، الرب والله وجوجو : الأديان فى أفريقية المعاصرة ترجمة ابراهم أسعد محمد ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٧٢ .

(٣) أنظر : J. Spencer Trimingham, The Christian Church & Islam in West Africa.

ولعل أهم المساهمات الرئيسية للافكار الماركسية وأبعادها الرئيسية التى ألهمت القادة الأفريقيين هى :

(ا) نداء الإنسانية الذى نادت به الماركسية حيث هدفت إلى تحرير الإنسان فى الغربة والاستغلال بكافة أنواعهم . وهذا النداء وجد أهتماماً قوياً فى أفريقيا . فمعظم القادة بها اعتبروا أن النظام الرأسمالى والاستعمارى جلبا معهما الفردية والاتجاهات غير الإنسانية من استغلال وصراع بينما تهدف الإشتراكية إلى رفاهية ورخاء كل الشعب(١) .

ويهتم القادة الأفريقيون خاصة بروح الروابط العضوية والتضامن فى ظل نظام الإشتراكية والتأكيد على تعبئة الأفراد من أجل صالح المجموع .

(ب) أن مفهوم الحزب الواحد الذى يتمشى مع الفكرة الماركسية عن المجتمع اللاطبقى والإنسانية يعد عنصراً رئيسياً فى أيديولوجية معظم القادة الأفريقيين .

(جـ) وفى هذا المجال يلاحظ أن أفكار لينين أكثر تأثيراً من أفكار ماركس ، حيث لم يتناول الأخير ولا حتى بالإشارة حقيقة تنظيم الحزب ودوره فى المجتمع . كما أن القادة الأفريقيين تأثروا أكثر بأفكار لينين فيما يختص بأولوية الوعى السياسى أكثر من تأثرهم بالوعى الاقتصادى لأفكار ماركس .

وعلى أى حال يلاحظ أن معظم الزعماء الأفريقيين المدافعين عن الإشتراكية وان كانوا قد نبذو الماركسية المادية ، الا أنهم يفسروان مفهوم الإشتراكية العلمية تفسيراً يختلف عن الأساس الذى وضعه كارل ماركس حيث ينصب تفسيرهم هذا على أن الإشتراكية فى أفريقيا نابعة من حقائق المجتمعات لا بمجرد أفكار نظرية كما أنهم وإن كانوا قد نبذوا المادية الا أنهم استخدموا الجدلية فى تفسير واقع غير مادى .

---

(١) المزيد من المعلومات راجع :

SCH Press Ltd., 1955, P. 9. Chien, op. cit., P. 171—4.

أنظر أيضاً : L.S. Senghor, Nation Nvoir africaine du Socialism, Paris : Presence Africaine, 1961, P. 52—55.

فالصراع الموجودة فى أفريقيا وفقاً لهذا الرأى ليس صراعاً بين طبقات اجتماعية غير موجودة أصلا فى الغالب ولكنه صراع بين مستعمر ومستغل وشعوب مستعمرة مستغلة والتنافس الذى يتبلور فى ظل الحكم الاستعمارى من الحتمى أن يؤدى إلى الثورة الوطنية على يد أكثر العناصر وعياً ، وهم الطليعة من المثقفين الأفريقيين الذين يستولون على الدولة من المستعمر ويبدأون فى تطبيق الإشتراكية كضرورة حتمية ، والإطار التنظيمى يتمثل فى نظام الحزب الواحد ، ولكن مع الاختلاف ، وهو أن الاشتراكية بأبعادها السابق توضيحها لا ينظر إليها عادة فى أفريقيا على أنها أفضل الوسائل لمواجهة الواقع الأفريقى ، أى لا ينظر إليها على أنها مرحلية . وحتى البعض الذى ينظر إليها على أنها مرحلية لمواجهة مشاكل الرغبة فى التنمية الشاملة يعتبرونها مرحلة للشيوعية ولكن للرأسمالية إذا أصبحت المجتمعات متقدمة . وهذا هو الرأى الغالب . من ناحية أخرى فان الإطار التنظيمى يتمثل فى الحزب الواحد الجماهيرى الذى يختلف فى طبيعته عن الحزب الشيوعى ، حيث أن قاعدته متسعة لتضم الجماهير العريضة ، وهو يتمشى مع واقع المجتمعات الأفريقية اللاطبقية ، كما يتمشى مع احتياجات تحقيق الوحدة السياسية باعتباره اطار تنظيمى موحد .

### ٢ – الاشتراكية والقيم الدينية :

تعتبر القيم الدينية من المكونات الأساسية التى تتضمنها الإشتراكية فى أفريقيا أياً كانت الديانة السائدة .

ويلاحظ فى هذا المجال أن الاشتراكية فى أفريقيا اتجاه حديث لا يستمد اسمه من الدين ، بل انه يستخدم الدين كوسيلة رئيسية لتحريك الجماهير حول ذلك المذهب الحديث بمعنى أن الاشتراكية فى أفريقيا لا تلجأ إلى الدين الإسلامى مثلا فى الدول الإسلامية التى تأخذ بالاشتراكية بهدف الوصول إلى أسس تبنى عليها فلسفتها ( مفاهيمها ) والوصول إلى موجه ومرشد لتصرفاتها ، بل تلجأ للدين بهدف الوصول إلى مبادئ تبرر الأفكار الاشتراكية الحديثة بحيث يمكن التأكيد على الربط والإلحاد. إذن الهدف هو الربط بين الاشتراكية والقيم الروحية الأساسية فى المجتمعات الأفريقية ولكننا نجد أن الشيوعيين والمتطرفين ممن يتخذون الدين ستاراً لتنظيم جماعات ذات طابع سياسى يكونون على حد سواء موضع هجوم ومحاربة من جانب الحكومات

الأفريقية المؤمنة بالاشتراكية والدين الأمر الذى قبد يبدو على أنه يمثل تناقضاً ؛ والتفسير المنطقى لذلك هو أن هذا العداء والهجوم والردع ليس المقصود به الدين نفسه أو دور العبادة أو رجال الدين بصفة عامة ، وإنما المقصود منه هو أن يوجه ضد أى انشقاق سياسى يتحدى الحكومة القائمة فى دول تهدف إلى تدعيم السلطة السياسية تحت قيادة الزعامة القومية القائمة .

وعليه فان رجال الدين إذا اتخذوا منه وسيلة لمحاولة الانشقاق السياسى فلا شك أن توجه ضدهم وسائل الردع كما هى الحال فى شأن القبيلة أو الإقليمية أو الشيوعية أو المعارضة المنظمة .

### ٣ ــ الاشتراكية والجماعية التقليدية :

إلى جانب القيم الدينية كأحد المكونات الأساسية للاشتراكية فى أفريقيا ، وقد أوضحنا دورها الوظيفى فى تحريك الجماهير حول الاشتراكية فى أفريقيا ، هناك أيضاً ما يسمى بالجماعية التقليدية أو الشيوعية البدائية . فالمجتمعات الأفريقية فى معظمها مجتمعات تقليدية لم تمسها كثيراً عوامل التغير والتحريك الاجتماعى . وهذه المجتمعات سادت فيها بعض المفاهيم التى تميز الجماعية ، حيث لا تعرف الفردية المرتبطة بالنظم الحديثة(١) .

ــ فمن حيث الملكية الخاصة للارض نجدها لم تكن معروفة (٢) ، فقد كانت هناك الملكية على المشاع وما زالت حتى هذه اللحظة معظم الدول الأفريقية لا تعرف نظم الملكية الخاصة بالنسبة للارض الزراعية ــ وهنا يجب التفرقة بين حق استخدام الأرض وحق ملكيتها فالأخيرة لم تكن معروفة فى أفريقيا .

---

(١) لمزيد من المعلومات عن الجماعية التقليدية راجع : Arthur Lewis, Some Aspects of Economic Development, London : George Allen & William Ltd., 1969, P. 65—70. See also : Chien, op. cit., P. 181—6.

(٢) يوضح الرئيس نيريرى كيف أن الملكية الخاصة لم تكن معروفة تقليدياً ، وكيف أن الأجانب أدخلوا مفهوماً جديداً ألا وهو اعتبار الأرض سلعة مشاع . أنظر :

Nyrere, "Ujamaa, The Basis of African Socia'ism", op. cit., P. 513.

ـ كذلك فان حقيقة كون الأسرة فى المجتمع التقليدى ليست هى الأسرة المعروفة فى المجتمعات الحديثة ، المسماة بالأسرة النووية « Nucliar family » وإنما هى الأسرة الموسعة أو الممتدة Extended family هى فى الواقع فى قلب مفهوم الشيوعية البدائية . فمثل هذه الأسرة كبيرة العدد كان يشترك أفرادها فى إنتاج الثروات كما يشترك فى توزيع هذه الثروات والاستفادة منها ، ويعتبر الرئيس نيريرى أن الأسرة الممتدة هى أساس وهدف الاشتراكية الأفريقية(١) .

ـ لم تكن هناك فردية ، فالفرد كان عضواً فى الجماعة يتحرك وفقاً لمصالحها ويحيا معها ويرتبط بها ويعمل معها ، هذا على مستوى العائلة ، وحتى على مستوى القبيلة ، وعليه فالمجتمعات التقليدية لا تعرف المصالح الخاصة بالأفراد حيث هناك إعلاء لصالح الجماعة وكلمتها .

ـ العمل يعتبر جوهرياً بالنسبة لحياة المجتمعات التقليدية الأفريقية . فى هذا الشأن يوضح الرئيس نيريرى قيمة العمل بقوله : « فى المجتمع الأفريقى التقليدى كان كل فرد يعمل لأنه لم تكن هناك أية طريقة أخرى للتعيش بالنسبة للجماعة ، حتى الكبار ـ الذين يبدو وكأنهم يستمتعون بالحياة بدون القيام بأى عمل ، بينما كل شخص بالنسبة لهم يعمل ـ قد تحملوا فى الواقع كل سنوات شبابهم » . وباختصار فان البطالة والتكاسل وغيرها من شرور اجتماعية تعتبر غريبة على المجتمعات التقليدية.

وفى هذا المجال كثيراً ما يردد الزعماء فى شرق أفريقيا قولا سواحليا : « عامل ضيفك كضيف لمدة يومين وفى اليوم الثالث أعطه فاساً » . بل ان الرئيس نيريرى يؤكد على أن « الضيف عادة ما يسأل عن الفأس حتى قبل أن يعطيه له مضيفه ، لأنه يعرف ما يتوقع منه ، ويكون خجلا إذا بقى كسولا لمدة أطول من ذلك » . فالعمل أساسى فى المجتمعات الأفريقية تقليدياً وهو تبرير للانجاز الاشتراكى فى الدولة الأفريقية حيث لا اشتراكية بدون عمل .

ـ ومن ناحية أخرى نلاحظ أن المجتمعات التقليدية عرفت الكثير من أوجه النقاط التى تمارس جماعياً مثل الصيد والاستفادة من ثرواته التى كانت توزع على

---

(١) المرجع السابق ص ٥١٥ ولمزيد من المعلومات عن الجماعية التقليدية راجع ، مربويا، مرجع سابق ص ٦٠٣ـ٤ .

القرية بأكملها أو استخراج زيوت النخيل الذى كانت تتولاه القرية بأكملها أيضاً ثم يوزع على أسرها جميعاً . كما نجد نفس الأمر بالنسبة لمواجهة الطبيعة مثل أخطار الفيضان والأعاصير والجفاف وغيرها .

— كما نجد النشاط الجماعى فيما عرف بجماعات العمر « Age groups » التى تضم أفراداً فى عمر واحد أو غيرها من الجماعات التى تضم أفراداً يجمعهم عامل مشترك « Age sets » وبصفة عامة فقد بنيت الجماعات التقليدية على روح الجماعة التى تحرص الكثير من الدول الأفريقية خاصة الثورى منها على المحافظة عليها مع مدينة الإطار التقليدى ، أى مع إحلال الحزب الجماهيرى بتنظيماته الأفقية والمنظمات الحليفة معه محل الروابط التقليدية ، تلك الروح التى تسعى دولة كتنزانيا إلى إحيائها فيما يسمى بال « » . إلا أن الشيوعية البدائية أو الجماعية ، وإن كانت فى تلك الدول الأفريقية الأكثر ثورية يرجى المحافظة عليها وتجديد الإطار بحيث يجعل قومياً ، فان البعض الآخر من الدول الأفريقية يحرص على التركيز على هذا المضمون التقليدى للجماعة والتأكيد على أنه يمثل الشق المميز للاشتراكية الأفريقية ، بما يمكن معه القول بانها اشتراكية من نوع خاص ، بمعنى أنها اشتراكية أفريقية خالصة . والواقع أن هناك تحفظاً معيناً هو أننا ينبغى أن لا نذهب إلى حد القول بأنها سمات تقليدية أفريقية لأنها تقليدية فى أى مكان آخر ، فالتقليدية والجماعية هى سمة أى مجتمع بدائى أياً كان موقعه الجغرافى .

إذن يمكن القول بأن الجماعية أو الشيوعية البدائية تعتبر — مثلها مثل القيم الدينية وسائل أساسية وظيفية تستخدم فى مجال التعبئة الأيديولوجية للجماهير حول مفهوم الاشتراكية .

* * *

وفى ختام البحث عن الاشتراكية فى أفريقيا يمكن القول بان التحدى الأساسى الذى يهدد تطبيقها — بما يتطلبه من بعض التضحيات من الجماهير — هو ما يعرف بروح البرجوازية التى تسود بين النخبة الحاكمة والفئات المنتمية إلى السلطة ( والتى أتأخذ فى الازدياد فى أفريقيا ، وخاصة منذ الاستقلال ) حيث أصبح هناك تناقضا بين ما ينادى به الزعماء من أن الفردية والمادية مفاهيم مستوردة يجب القضاء عليها ،

والعمل على التركيز على روح الجماعية والتضحية من جانب الفرد لصالح الجماعة ولقد أبعدت روح البورجوازية هذه الجماهير عن الزعامة وعن كافة مستويات التنظيم ، وعن الاتجاه بما تنادى به الزعامة من أيديولوجية تعتبر الاشتراكية من أهم مكوناتها .

لهذا كثيراً ما يتردد قول « ان الرأسمالية والثروة للزعماء ، أما الاشتراكية والفقر فهما للجماهير » . وكذلك تعبيرات بورجوازية الوظيفة العامة أو بورجوازية المرتزقة أو بورجوازية التجار(١) .

وأخيراً فاننا نلاحظ أن التجاء الدول الأفريقية للاشتراكية لا يعنى تحديد ماتلقاه من معونات على تلك التى تأتى إليها من الدول الاشتراكية . فنى الواقع نجد أن حاجة هذه الدول الأفريقية إلى التنمية فى كافة مجالاتها تدفعها إلى أن تطلب المعونة من دول العالم كافة ، وهنا غالباً ما ترجح كفة الدول الرأسمالية ، لما لها من ثقل نسبى أكبر مما للدول الاشتراكية .

وعلى هذا يمكن القول مع زعماء هذه القارة أن الدول الأفريقية ليست موالية لمذهب عالمى أو فلسفى أو لدولة بعينها ، ولكنها موالية لمصالحها الخاصة .

---

(١) وقد عبر الرئيس نيريرى عن أهمية نمط التصرف خاصة من جانب الزعامة بقوله فى أعلان أروشا « ان لاشتركية هى طريقة حياة ، والمجتمع لاشتركى لا يمكن أن يوجد بسهولة ، فالمجتمع الاشتركى يجب أن يبنى فقط بواسطة أولئك الذين يؤمنون بالمبادئ الإشتركية ويمارسونها » .

## أولا : مراجع باللغة العربية :


ـ أحمد عروة ( دكتور ) ، الإسلام فى مفترق الطرق ، نقله عن الفرنسية د . عثمان أمين . بيروت ، دار الشروق ، ١٩٧٥ .

ـ جاك أوسترى ، الإسلام والتنمية الاقتصادية . دمشق : دار الفكر ، ١٩٦٠

ـ جاك مندلسون ، الرب والله وجوجو : الأديان فى أفريقية المعاصرة ، ترجمة ابراهيم أسعد محمد ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ .

ـ حورية توفيق مجاهد ( دكتورة ) ، « الاتجاهات الأيديولوجية للوحدة الأفريقية ». مجلة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع ، ١٩٧٥ .

ـ عبد الملك عودة ( دكتور ) ، « الحزب الواحد والتطبيق الاشتراكى فى تنزانيا » السياسة الدولية ، عدد ٨ ، أبريل ١٩٦٧ ، ص ٦ـ٣١ .

## ثانيا : مراجع باللغة الاجنبية :


D'Arboussier, Gebiiel, Voies Africaines du Socialisme Leopoldville, 1963.

Chien, Nguyen Van. Les Politiques d'Unité Africaine. Thése presenté devant l'Université de Paris Ve. (Le 28 Juin, 1973), Lille Service de reproduction des thèses de l'Université de Lille II, 1974.

Cowan, L. Gray. The Dilemmas of African Independence. New York, Walker & Co., 1968.

Cosc, Inis, Socialist Ideas in Africa. London : Lawrence & Wishart, 1966.

Friedland, W.H. & Rosberg (eds.), African Socialism. California : Stanford Univ. Press, 1964.

Karounda, Kenneth D. A Humanist in Africa. London : Longmann, 1966.

Kenya Government Sessional Paper No. 10, 1965, "African Socialism & its Application to Planning in Kenya", Ministry of Information, Kenya, 1965.

Zizerbo, Joseph. La Crise Actuelle de La Civilisation Africaine : Recontres Internationales de Bouaké, Tradition et Modernisme en Afrique Noires. Paris : Ed. du Seuil, 1965.

Lewis, W. Arther, Some Aspects of Economic Development. London : George Allen & Unulin Ltd., 1969.

Mahiou, Ahmed, L'Avénement du Parte Unique en Afrique Noire, Paris : Librairie Général de Droit et de Jurisprudence, 1969, Part II, ch. 9 .

Nyerere, J.K. Freedom & Unity. East Africa : Oxford University Press, 1969.

Nyerere, J.K., "Ujamaa : The Basis of African Socialism". In : Readings in African Political Thought, ed., Giden, Cyous M. Mutiso & S.W. Rohio.

Senghor, L.S., Nation et Voie Africaine du Socialisme. Paris : Presence Africaine, 1961.

Thomas, L.V., Le Socialisme et L'Afrique. Tome I et II Paris : Le Livre Africaine, 1966.

Thian, Doudou. The Foreign Policy of African States. London : Phoenisc House, 1965.

Trimingham, J. Spencer. The Chiistian Church & Islam in West Africa. London : SCM Press Ltd., 1955.